إعراب الأسماء الستة واستعمالها في السياق اللغوي قديماً وحديثاً

إعــداد

د/ قريب اللّه بابكر مصطفى بابكر

أستاذ مشارك بجامعة الملك خالد

Email: qryballhbabkr38@gmail.com

DIO: 10.21608/aakj.2023.220798.1504

تاريخ الاستلام : ٣ /٧/٢٠٢٣م

تاريخ القبول : ٢/ ٩ /٢٠٢٣م

ملخص:

تظهر أهمية الموضوع في الحاجة الماسة لاستعمال تلك الأسماء في الكلام والكتابة، وكثرة دورانها؛ فأصبح من المهم دراستها، أهدافه : دراسة الآتي: كيفية إعرابها، و شروط إعرابها، واختلافات النحويين في إعرابها، و لغات العرب فيها، وكيفية استعمالها في السياق اللغوي ومنهجه :وصفيّ. وأهم النتائج: الأسماء الستة هي (أب،وأخ،وحم،وفو،وذو،وهن)،و تعرب هذه الأسماء بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا، هذا على المشهور، و بعضها يكثر فيه الإعراب بالحروف وبعضها يكثر فيه الإعراب بالحركات، و بعض النحويين يرى أنها خمسة فقط ؛ وذلك بإسقاط (هن)، و الإعراب بالحروف يلزمه شروط معينة، و بعض ما يعرب بالحروف يجوز أن يلزم صورة واحدة لكثرة استعماله في السياق اللغوي، مثل(أبو،ذو) مع الأعلام. ومن التوصيات على دارس اللغة العربية الاهتمام بآراء النحويين في المسائل الإعرابية حتى يطلع على أسرار اللغة، وعليه لزوم الحياد وألاّ يتعصب لمذهب معيّن، وينبغي تطبيق الأحكام الإعرابية في النطق والكتابة.

الكلمات المفتاحية: إعراب، الأسماء الستة، السياق، القديم، الحديث

Abstract

The importance of the topic appears in the urgent need to use these nouns in speech and writing, and their frequent rotation, therefore, it became important to study. Objectives of the research: to study the following: the way and conditions of parsing these six names, the differences of grammarians in its parsing, and the languages of the Arabs in it, And how to use it in the linguistic context. the approach of the research is descriptives, The importance results are: The six names are: (Ab, akh, ham, foo, thoo, and han), and these nouns are parsed with "waw" in a nominative case (marfuu), and with the "alif" in an accusative case (mansuub), and with "ya" in a genitive case (majruur), this is according to the well-known, and some of them have a lot of parsing in letters, and some of them have a lot of parsing in case markings. And some grammarians see it as only five; And that is by dropping (han), Parsing with letters requires certain conditions, and some of what is expressed with letters may require a single form due to its frequent use in the linguistic context, such as (Abu, Dhu) with the nouns. Among the recommendations: the student of the Arabic language should pay attention to the opinions of grammarians on parsing issues in order to learn the secrets of the language, and the student should be neutral and not be fanatical to a particular doctrine; and the parsing rules should be applied in pronunciation and writing.

Keywords: Parsing, six nouns, context, ancient, modern.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد على آله وأصحابه أجمعين. أما بعد فأتقدم بهذا البحث – وأرجو أن يكون نافعًا للقرّاء– وقد قدمت فيه ما وقفت عليه من آراء النحويين في إعراب الأسماء الستة، وقد تضمّن أربعة مباحث هي:

١– المبحث الأول: كيفية إعرابها.

٢– المبحث الثاني: شروط إعرابها.

٣– المبحث الثالث: اختلاف النحويين في إعرابها.

٤– المبحث الرابع: لغات العرب فيها واستعمالها في السياق اللغوي.

وتظهر أهمية هذا الموضوع بالنظر إلى الحاجة الملحة لاستعمال هذه الأسماء في الكلام والكتابة وخصوصاً (أبو) حيث يستعمل للأعلام، ويكثر بذلك دورانه، وسوف يتم تبيين ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: كيفية إعراب الأسماء الستة:

ذكر ابن هشام تعريف الإعراب وأنواعه في قوله: " الإعراب أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: (زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ) وجرّ في اسم نحو (لزيدٍ) وجزم في فعل نحو: (لم يقمْ) ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة: للجر، وحذف الحركة: للجزم، وعلامات فروعٌ عن هذه العلامات".[١]

فـ (زيدٌ) في المثال الأول مرفوع وعلامة رفعه الضمة لأنَّه مبتدأ و(يقومُ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة لتجرده من الناصب والجازم وهو خبر المبتدأ.

و(زيدًا) في المثال الثاني اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة و(يقومَ)

فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه الفتحة، وهذا اشتراك كامل؛ أي في الحكم الإعرابي من حيث الرفع والنصب، ومن حيث العلامة الإعرابية وهي الضمة والفتحة.

و(زيد) في المثال الثالث مجرور باللام وعلامة جره الكسرة وهذا هو الحكم الذي اختصت به الأسماء دون غيرها ، أما (يضربْ) فهو فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون وهذا خاص بالفعل، وعلامات الإعراب في هذه الأمثلة كلها أصيلة.

أمّا موضوع البحث فمتعلق بما يسمى بالإعراب النيابي وهو أن يحل حرف أو حركة أو حذف مكان حركة الإعراب الأصيلة، وقد ذكر عباس حسن المواضع التي تقع فيها النيابة وهي سبعة، وتسمى أبواب الإعراب بالنيابة، وهى:

أ- الأسماء الستة، ب- المثنى، ج- جمع المذكر السالم، د- جمع المؤنث السالم، هـ- الاسم الذى لا ينصرف، و- الأفعال الخمسة، ز- الفعل المضارع المعتل الآخر.

وتتلخص الفروع العشرة النائبة عن الأصول فيما يأتي:

١- ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف، هي: الواو، والألف، والنون.

٢- ينوب عن الفتحة أربعة، هي: الكسرة والألف، والياء، وحذف النون.

٣- ينوب عن الكسرة اثنان، هما: الفتحة، والياء.

٤- ينوب عن السكون حذف حرف، إما حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم، أو حذف النون من آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة. [٢]

فعباس حسن- في التقسيمات السابقة- سار على الرأي القائل بأن الحروف نائبة عن الحركات، وهذا هو المشهور عند أكثر النحويين، كما أن هناك آراء أخرى تخالف هذا، وسوف يأتي ذكرها لاحقًا.

فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً. وهي أب، وأخ، وحم (وهو الأب أو الأخ لزوج المرأة، أو أبو الزوجة أو أخوها بالنسبة للرجل) [٣]، وهن(وهو ما يستقبح ذكره) [٤]، وفوه(فم)، وذو مال(صاحب مال)، فهذه ترفع بالواو نحو: (جاء أبو زيد) وتنصب بالألف نحو: (رأيت أباه) وتجر بالياء نحو: (مررت بأبيه) والمشهور أنها معربة بالحروف، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه ابن مالك بقوله: " وارفع بواو وانصبنَّ بالألف واجرر بياء "، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره.[٥]

مذهب الإعراب بحركات مقدرة هو مذهب سيبويه، وسيأتي بيانه.

وإعرابها على الأصل؛ أي لأنَّ الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل. [٦]

وذكر عباس حسن أنَّ سيبويه وجماعة من البصريين قد فصَلوا بين حركات الإعراب وسكونه، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئًا واحدًا، فجعلوا الفتح المطلق لقبًا للمبنى على الفتح، والضمّ لقبًا للمبنى على الضمّ، وكذلك الكسر، والوقف.

وجعلوا النصب لقبًا للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع، والجر، والجزم، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقًا، أو مفتوح، أو مكسور، أو ساكن، فلا بد من تقييد، لئلا يدخل (المعرب) في حيز المبنيات. أرادوا بالمخالفة بين ألقابها؛ لإبانة الفرق بينهما، فإذا قالوا هذا الاسم مرفوع عُلم أنّه بعامل يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يُحدث خلاف عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز؛ لأنَّ قولك: مرفوع، يكفى عن أن يقالَ له: مضموم ضمة تزول، أو ضمة بعامل. وربما خالف في ذلك بعض النحاة وسمّى ضمة البناء رفعًا، وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه هو الأول، لما ذكر من القياس، ووجه الحكمة. [٧]

وذكر ابن هشام أنَّ (الهَن) يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والْحَمَ، من جهة أنها إذا أفردت نَقَصَتْ أوَاخِرُهَا وصارت على حرفين، وإذا أُضِيفَت تمت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصله (أبَوٌ) فإذا أضفته قلت: هذا أبُوكَ، وكذا الباقي، وأما (الهَنُ) فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ، وإذا أُضِيف بقي في اللغة الفُصْحَى على نَقْصِهِ، تقول: هذا هَنٌ، وهذا هَنُكَ؛ فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَنْ يستعمله تامًّا في حالة الإضافة؛ فيقول: هذا هَنُوك، ورأيت هَنَاك، ومررت بهَنِيكَ، وهي لغة قليلة، ولقلّتها لم يَطَّلع عليها الفرَّاء ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ، فَادَّعَيَا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

ولغة النقص مع كونها أكْثَرَ استعمالًا هي أفصَحُ قياساً؛ وذلك لأنَّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك نحو: (يَدٍ) أصلها يَدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام. (٨)

المبحث الثاني: شروط إعراب الأسماء الستة:

أورد ابن عقيل أنَّ النحويين ذكروا لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطًا أربعة: **(أحدها)** أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألّا تضاف، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: (هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ).

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو: (هذا أبو زيد وأخوه وحموه)، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة، نحو: (هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي)، ولم تعرب بهذه الحروف.

(الثالث) أن تكون مكبّرة، واحترز بذلك من أن تكون مصغّرة، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو: (هذا أبيُّ زيد وذويُّ مال، ورأيت أبيَّ زيد وذويَّ مال، ومررت بأبيّ زيد وذويّ مال).

(الرابع): أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة، فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو: (هؤلاء آباءُ الزيدين، ورأيت آباءَهم، ومررت بآبائِهم)، وإن كانت مثناة أعربت أعراب المثنى: بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا، نحو: (هذان أبوا زيد، ورأيت أبويه، ومررت بأبويه).

واعلم أن (ذو) لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مضمر، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، نحو: (جاءني ذو مال)، فلا يجوز(جاءني ذو قائم). [٩]

وهذه شروط عامة وقد اختصت بعض الأسماء الستة بشروط خاصة ومن ذلك (ذو، وفم)، ولكن يشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، نحو: (جاءني ذو مال) أي: صاحب مال، وهو المراد بقول ابن مالك: " إن صحبة أبانا " أي: إن أفهم صحبة، واحترز بذلك عن (ذو) الطائية، فإنها لا تفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي، فلا تكون مثل(ذي) بمعنى صاحب، بل تكون مبنية، وآخرها الواو رفعًا، ونصبًا، وجرًا، نحو: (جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام) وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه، نحو: (هذا فوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه)، وإليه أشار ابن مالك بقوله: " والفم حيث الميم منه بانا " أي: انفصلت منه الميم، أي زالت منه، فإن لم تزل منه أعرب بالحركات، نحو: (هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرت إلى فمٍ).

وإن (أبًا، وأخًا، وحمًا) تجري مجرى (ذو، وفم) اللذين سبق ذكرهما، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، نحو (هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها) وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وقد ذكر ابن مالك في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما (هن) فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو: (هذا هنُ زيد، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد) وإليه أشار بقوله: " والنقص في هذا الأخير أحسن " أي: النقص في(هن) أحسن من الإتمام،

والإتمام جائز لكنه قليل جدًا، نحو: (هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه) وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

وأشار ابن مالك بقوله: " وفي أب وتالييه يندر – إلى آخر البيت " إلى اللغتين الباقيتين في (أب) وتالييه – وهما (أخ، وحم) – فإحدى اللغتين النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو : (هذا أبُه وأخُه وحمُها، ورأيت أبَه وأخَه وحمَها، ومررت بأبِه وأخِه وحمِها). وهذه اللغة نادرة في (أب) وتالييه، ولهذا قال: " وفي أب وتالييه يندر " أي: يندر النقص، واللغة الأخرى في (أب) وتاليه أن يكون بالألف: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ونحو: (هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها). فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف كما تقدر في المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص.

وحاصل ما ذكره أن في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقًا ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في (هن) لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشهر، والثانية الإتمام، وهو قليل[١٠]

من الملاحظ أنَّ لغة النقص تستعمل في بعض اللهجات العاميّة، وذلك مثل: (أبوبكر)– عند بعض الناس في اللهجة السودانيّة– ينطق (أبَّكَر) وذلك بإدغام باء (أب) في باء (بكر)، وكذلك (أبوزيد) ينطق (أبْزيد)؛ وربما سوّق ذلك كثرة إضافة كلمة(أب) للأعلام.

وكذلك عند البعض في وسط السودان يحذفون أوله عند الإضافة فيقولون: (بابكر)؛ وهذا من أجل التخفيف لكثرة دوران الاسم العلم في الكلام.

المبحث الثالث: اختلاف النحويين في إعراب الأسماء الستة:

ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد صاحب حاشية شرح ابن عقيل أنَّ في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، **الأول:** أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وهو الذي ذكره ابن مالك في الألفية ومال إليه.

والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت " جاء أبوك " فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجحه ابن مالك في كتابه التسهيل، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذي قدمنا ذكره، قال أتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه، والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها: أي قطعها عن الإضافة، فتقول: هذا أبٌ لك وقد رأيت أخًا لك، ومررت بحمٍ، فإذا قلت في حال الإضافة، " هذا أبُوك " فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأنَّ الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول " هذا غلامٌ " فإذا قلت " هذا غلامُك " لم يتغير الحال؟ فكذا هنا.

وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أنَّ الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا

علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم – بحروف زائدة، تكثيرًا لحروفها. (١١)

وقال ابن عصفور: الخلاف الذي في حروف العلة هو: هل هي من علامات الإعراب أم لا؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم. فأول ما أذكر الأسماء الستة.

اعلم أنَّ الناس فيها على ستة مذاهب. منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف معًا، ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات المقدَّرة في الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب.

فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد؛ لأنَّ الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الأسماء: فوك وذو مال، فيؤدّي ذلك إلى بقائهما على حرفٍ واحدٍ، واسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ لا يوجد في كلام العرب، وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر، لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنَّما تعرب بالحركات.

وأمَّا من ذهب إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، فمذهبه فاسد، لأنَّ الإشباع زائد على الكلمة فيؤدي ذلك إلى بقاء: فِيكَ وذي مالٍ، على حرفٍ واحد، وأيضاً فإنَّ الإشباع لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر.

وأمّا من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد، لأنَّ النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن في الوقف.

وأمّا من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف فمذهب فاسد؛ لأنَّ العامل لا يحدث علامتي إعراب في معرب واحد، وأيضًا فإنّه يؤدّي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد؛ لأنَّ الإعراب زائد على الكلمة كما تقدم.

وأمّا من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب فمذهبه فاسد؛ لأنَّ هذه الأسماء من جملة المفردات كغلامِ زيدٍ وصاحب عمروٍ، وسائر المفردات إنّما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدَّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ إلاّ أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف، وهو الصحيح قياسًا على نظائرها من الأسماء المفردة.

فإن قيل: لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة لزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض، لأنَّها معتلّة اللام على وزن (فَعَلٌ) وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفاً، فالجواب أنّه لولا ما أتبعَ فيه ما قبل الآخر تنبيهًا على أنَّ العين قد كانت محلاً للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك. ونظير ذلك (ابنُمُنْ)؛ لأنهم يقولون: جاءني ابنُمُنْ ورأيتُ ابنَمَنْ، ومررتُ بابنِمِنْ، فيتبعون حركة النون حركة الميمِ تنبيهًا على أنَّ النون قد كانت محلاً للإعراب قبل زيادة الميم فيقولون: جاءني ابنٌ ورأيتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لأنَّ معنى ابنٍ وابنمِنْ واحد. فإن قيل: إنّما يطرد الإتباع في أخيكَ وأبيكَ وحميكَ وهنيكِ ولا يطّرد في فيك ولا في ذي مال، لأنّه لا يجوز إفرادهما، فالجواب أنَّهما حملا على سائر أخواتهما في الإتباع.

الضمة من الواو استثقالاً فقالوا: جاءني أخُوْكَ، وقالوا في النصب: رأيتُ أخَوَكَ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً فقالوا: رأيتُ أخَاكَ. وقالوا في الخفض: مررتُ بأخِوِكَ ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالاً فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا: مررت بأخِيْكَ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء.[١٢]

قوله: (وَالصَّحِيحُ الخ) هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين وصححه في التسهيل؛ لأنَّ الحركات هي الأصل فلا يعدل عنها مع إمكانها، لكن قال في شرحه: إعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الإعراب، وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف، وإن كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى، والجمع من بنيتهما. وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهبًا في إعرابها ساقها في الهمع. (١٣)

قوله: (بِحرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ) أي وأتبع فيها ما قبل الآخر للدلالة على أنّه محل الإعراب في غير حالة الإضافة نحو قوله تعالى:" إِنَّ لَهُ أَباً"(يوسف:٧٨) وقوله "إن يسرق فقد سُرِقَ أَخٌ لَهُ"(يوسف:٧٧) فأصلها تحريك الواو للإعراب، وما قبلها للإتباع فتسكن الواو في الرفع لثقله، وتقلب ألفاً في النصب لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وياء في الجر لكسر ما قبلها. (١٤)

خلاصة المسألة يمكن الخروج من هذا الخلاف باستعمال الإعراب الذي اشتهر بين الناس وهو الإعراب بالحروف حتى لا يحدث إشكال لدى الدارسين.

المبحث الرابع: لغات العرب في الأسماء الستة واستعمالها في السياق اللغوي:

ورد في شرح الرضي على الكافية: وجاء (حم) مثل: يد، وخب ء، ودلو) و (عصا)، مطلقًا، وجاء: (هن) مثل:(يد)، مطلقًا، و(ذو) لا يضاف إلى مضمر، ولا يقطع، قال الرضي: اعلم أن في: أب، وأخ، أربع لغات، وفي: أخ، خامسة، فاللغات المشتركة: أن يكونا محذوفي اللام مطلقًا، أي مضافين ومقطوعين، فيكونان كـ (يدٍ)، فتثنيتهما: أبان وأخان، والجمع: أبون، وأخون، كما مرّ، والثانية، أن يكونا مقصورين مطلقًا، كـ(عصا)، والثالثة أن يكونا مشددي العين مطلقًا مع حذف اللام. والرابعة، وهي أشهرها: حذف اللام والإعراب على العين، مقطوعين، وإعرابهما بالحروف مضافين، واللغة المختصة بأخ: أخو، كـ (دلو)، مطلقًا.

وفي (حم) ست لغات، أبتدئ منها بالأفصح، فالأفصح على الترتيب، أولاها، إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، ونقصه حال القطع عنها، وإعرابه على العين، وثانيتها: أن يكون كـ (دلو) مطلقا، أي في الإضافة والقطع، والثالثة: أن يكون كـ (عصا)، مطلقًا، والرابعة: أن يكون كـ (يدٍ) مطلقًا، والخامسة: أن يكون كـ (خبء) مطلقا، والسادسة أن يكون كـ (رشأ)، مطلقًا.

وأما (هن)، ففيه ثلاث لغات: أشهرها: النقص مطلقًا، كـ (يدٍ)، وبعدها: الإعراب بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء، والنقص في غيرها، ولما لم تكن هي المشهورة، زعم صدر الأفاضل أنه ليس من الأسماء الستة، ولم يذكرها أيضا الزجاجي، وثالثتها تشديد نونه مطلقًا، وأما إسكان النون في الإضافة فللضرورة، وليس بلغة رابعة.

وفي (فم) لغات، أشهرها وأفصحها: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع، وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم، والثانية، والثالثة، والرابعة: (فم) مثلث الفاء، محذوف اللام نسيًا، مطلقًا مع إبدال الواو ميمًا، وتثليث الفاء، بناء على أن الواو التي أبدلت منها الميم: تقلب في حال الإضافة ألفًا وياءً، فتكون الفاء في الحالات الثلاث، إذن، مثلثة، لا للإعراب، فيجوز تثليثها في الإفراد لغير الإعراب، والخامسة والسادسة والسابعة: (فما)، مثلث الفاء مقصورًا مطلقًا، وكأنّه جمع بين البدل والمبدل منه، أو: الميم بدل من اللام قدمت على العين، كما مر، فيكون قوله:" فمويهما"، مثنى (فما)، والثامنة والتاسعة: (فمّ)، مشدد الميم مطلقًا، ومضموم الفاء أو مفتوحها، قال ابن جني: هو للضرورة، وليس بلغة، وكأنَّ الميمين مبدلان من العين واللام، والجمع أفمام، العاشرة: اتباع الفاء الميم في الحركات، نحو: هذا فُمٌ، ورأيت فَمًا، ونظرت إلى فِمٍ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلا ميم، أعني: فوك، وفاك، وفيك، وقد يتبع فاء (مرء) أيضا حرف إعرابه فيقال: مُرءُ و مَرءًا، ومِرئٍ، وعين (امرئ) و (ابنم) تابعان لحرف الإعراب اتفاقًا، وفي

(دم) ثلاث لغات: القصر كـ (عصى)، والتضعيف، كـ (مدّ)، وحذف اللام مع تخفيف العين، وهو المشهور كـ (يد)، قوله: (وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع)، إنما لم يقطع، لأنه ليس مقصودًا لذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وذلك أنهم أرادوا، مثلا، أن يصفوا شخصًا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا: جاء رجل ذهب، فجاءوا بـ (ذو)، وأضافوه إليه، فقالوا: "ذو ذهب". (51)

ومما سبق يظهر أنَّ الأسماء الستة لها ثلاث حالات من حيث علامات الإعراب، وقوة كل علامة.

الأولى: الإعراب بالحروف، وهو الأشهر، والأقوى إلا في كلمة: "هن" فالأحسن فيها النقص؛ كما سبق.

الثانيــة: القصر، وهو في المنزلة الثانية من الشهرة والقوة بعد الإعراب بالحروف، ويدخل فيه ثلاثة أسماء، ولا يدخل (ذو) ولا (فم) محذوف الميم؛ لأنَّ هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحرف. ولا يدخل (هَن).

الثالثة: النقص، وهو في المنزلة الأخيرة، ويشمل أربعة أسماء، ولا يدخل (ذو) ولا (فم) محذوف الميم؛ لأنَّ هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف كما سبق.

فمن الأسماء الستة ما فيه لغة واحدة وهو (ذو) و (فم) بغير ميم.

ومنها ما فيه لغتان، وهو (هن)، ومنها ما فيه ثلاث لغات وهو(أب، أخ، حم).

استعمال الأسماء الستة في السياق اللغوي:

ذكر عباس حسن أوجه استعمال هذه الأسماء في السياق فقال:

أ- بالرغم من تلك اللغات التي وردت عن العرب، يجدر بنا أن نقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها، وأن نهمل ما عداها؛ حرصًا على التيسير، ومنعًا للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة. وقد يقال لك ما الفائدة من عرض تلك اللغات إذًا؟

إن فائدتها هي لبعض الدارسين المتخصصين، وأشباههم؛ إذ تعينهم على فهم النصوص القديمة، المتضمنة تلك اللهجات التي لا تروق اليوم محاكاتها، ولا القياس عليها، ولا ترك الأشهر الأفصح من أجلها.

ب- جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة، مثل: أبو بكر – أبو الفضل – ذي النون – ذي يَزَن.... فإذا سمى باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز في العلَم المنقول منها أحد أمرين:

أولهما: إعرابه بالحروف، كما كان يُعْرف أوّلا قبل نقله إلى العلمية. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها، أي: أن كل ما يصح في الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية.

ثانيهما: وهو الأنسب أن يلتزم العَلم صورة واحدة في جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هي التي سمى بها، واشتهر، فيقال – مثلا – كان أبو بكر رفيق الرسول عليه السلام في الهجرة – إنّ أبو بكر من أعظم الصحابة رضوان الله عليهم – أثنى الرسول عليه السلام على أبو بكر خير الثناء... فكلمة: "أبو" ونظائرها من كل عَلم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره، ويكون معها معربًا بعلامة مقدرة، سواء أكانت العلامة حرْفًا أم حركة على حسب اللغات المختلفة.(١٦)

وهذا الجواز يعتبر من قبيل التيسير في اللغة العربية، وهذا من قبيل حكاية الاسم العلم وكأنّه وضع بين قوسين؛ يعني المسمّى (أبوبكر).

وقد استعملت (أبو) في السياق اللغوي حديثاً بحالة واحدة في (أبو ظبي)، فلا يقال: "سافرت إلى أبي ظبي، أو رأيت أبا ظبي")، وإنما لزمت الواو فقط في كلّ أحوالها، وكذلك من سمّي من الأشخاص بـ (أبو ذر) مثلاً، فتجد الاسم يلزم حالة واحدة

وهي التي كتب بها في سجل الميلاد، وأكثر ما يكتب بالواو، أو الألف (أباذر)، فيكون في السياق بالحالة التي كتب بها، وكذلك من سمّي بـ (ذو النون) أو (ذا النون) يلزم الحالة التي كتب بها في سجل الميلاد، فيقال مثلاً:" حضر الاجتماع ذا النون محمد عليّ مديرُ الشركةِ ".

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،والصلاة والسلام على سيد السادات، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن دعا بدعوته إلى يوم المعاد. في الختام يطيب لي أن أقدم أهمّ.

النتائج والتوصيات.

أولاً النتائج:

١- الأسماء الستة هي (أب،وأخ، وحم، وفو، وذو، وهن)
٢- تعرب هذه الأسماء بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً. هذا على المشهور.
٣- بعضها يكثر فيه الإعراب بالحروف وبعضها يكثر فيه الإعراب بالحركات.
٤- بعض النحويين يرى أنَّها خمسة فقط وذلك بإسقاط (هن).
٥- الإعراب بالحروف يلزمه شروط معينة.
٦- بعض ما يعرب بالحروف يجوز أن يلزم صورة واحدة ؛ لكثرة استعماله في السياق اللغوي مثل (أبو، ذو) مع الأعلام.

ثانياً التوصيات:

١- على دارس اللغة العربية الاهتمام بآراء النحويين في المسائل الإعرابية حتى يطلع على أسرار اللغة.
٢- على الدارس لزوم الحياد وألاّ يتعصب لمذهب معيَّن.
٣- ينبغي تطبيق الأحكام الإعرابية في النطق والكتابة.

الهوامش:

١- أوضح المسالك - (ج ١ / ص ٦٤) وانظر شرح ابن عقيل - (ج ١ / ص ٤٣).

٢- انظر النحو الوافي - عباس حسن (ج ١ / ص ١٠٤-١٠٥).

٣- لسان العرب - ابن منظور مادة (حما).

٤- لسان العرب - ابن منظور مادة (هنا).

٥- انظر شرح ابن عقيل - (ج ١ / ص ٤٤) بتصرف.

٦- انظر حاشية الصبان - (ج ١ / ص ١٠٣).

٧- النحو الوافي ـ عباس حسن - (ج ١ / ص ١٠٦) بتصرف.

٨- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري - (ص ٥٥).

٩- انظر شرح ابن عقيل - (ج ١ / ص ٥٣-٥٤).

١٠-انظر شرح ابن عقيل - (ج ١ / ص ٤٥-٥٢).

١١- شرح ابن عقيل في الحاشية - (ج ١ / ص ٤٤-٤٥) بتصرف.

١٢- شرح جمل الزجاجي - (ج ١ / ص ٥٣-٦٠) بتصرف.

١٣- انظر همع الهوامع - (ج١/ ص ١٣٥- ١٤٤).

١٤- انظر حاشية الخضري - (ج ١ / ص ٨٩).

١٥- انظر شرح الرضي على الكافية - (ج ١ / ص ٢٧٢-٢٧٤).

١٦- انظر النحو الوافي ـ عباس حسن - (ج ١ / ص ١١٤-١١٥)

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- النحو الوافي لعباس حسن (المتوفى ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، عدد الأجزاء: ٤، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء: ٤، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد بن مصطفى الخضري الشافعي، عدد الأجزاء:٣، المكتبة الشاملة الذهبية.

٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٣، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

عدد الأجزاء : ٤، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، وأول مجلدين ، بحاشية : منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٦- شرح الرضيّ على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو ٦٨٦ هـ)، عدد الأجزاء:٤، تاريخ النشر١٣٩٨ هـ، المكتبة الشاملة الذهبية.

٧- شرح جمل الزجاجى ، لعليّ بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩ هـ) ،عدد الأجزاء ٢، المكتبة الشاملة الذهبية.

٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، عدد الصفحات: ٦٠٢، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٩- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

١٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، عدد الأجزاء: ٣، ترقيم الكتاب موافق للمطبوع، تاريخ النشر بالمكتبة الشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.